

مظاهر التنارع في النحو العربي بين النظرية والأداء اللغوي

**الأستاذ المشارك الدكتور
سميح أحمد محمد مقداوي
المملكة الأردنية الهاشمية
جامعة البتراء - كلية الآداب
d.sameeh@yahoo.com**

**Manifestations of conflict in the Arab as between
theory and linguistic performance**

**Dr. Sameeh Miqdadi
Assistant Professor Arabic Language
and Literature Department ,
Faculty of Arts
KING FAISAL UNIVERSITY
KINGDOM OF SAUDIARABIA**

ABSTRACT:

This research aims to discuss two issues of Arabic grammar, the door of contention relate to: First: Do you dispute with him grammarians, who spoke in the language is at the level of performance? Or is it of debris from grammatical theory? The researcher is trying to prove that he does not dispute the language. Second: Is conflict in Arabic grammatical theory is limited to what the grammarians? Or is it another manifestation? The researcher is trying to prove the existence of manifestations of conflict in Arabic grammar outside of what the grammarians.

The search consists of preparation and submission, and then six axes discuss each one of them a manifestation of the conflict in Arabic grammar.

Keywords: Conflicts of Conflict
Arabic
Grammar
Language
Performance
Grammar
Theory
Language
Research
Descriptive
Approach
Analytical
Methodology.

المخلص:

يهدف هذا البحث إلى مناقشة مسألتين من مسائل النحو العربي ، تتعلقان بباب التنازع :

الأولى : هل التنازع الذي تحدث عنه النحاة موجود في اللغة على صعيد الأداء ؟ أم أنه من إفرازات النظرية النحوية ؟ إذ يحاول الباحث أن يثبت أنه لا تنازع في اللغة.

الثانية: هل التنازع في النظرية النحوية العربية محصور في ما ذكره النحاة؟ أم أن له مظاهر أخرى؟ إذ يحاول الباحث أن يثبت وجود مظاهر للتنازع في النحو العربي خارج ما ذكره النحاة.

ويتكون البحث من توطئة وتقديم ، ثم ستة محاور يناقش كل واحد منها مظهرا من مظاهر التنازع في النحو العربي

الكلمات المفتاحية : مظاهر التنازع –

النحو العربي –

الأداء اللغوي –

النظرية النحوية

– البحث اللغوي

– المنهج الوصفي

– المنهج التحليلي

.

أهمية الموضوع

تتمثل أهمية موضوع البحث في ضرورة إعادة النظر في النظرية النحوية العربية، ليس من أجل هدمها، أو النيل منها. بل على العكس من ذلك، من أجل إحيائها، وبعث الحياة فيها من جديد، لتعود محورا للبحث اللغوي العربي في العصر الحديث. إضافة إلى تيسير بعض جوانبها على الناشئة.

سبب اختيار الموضوع

يعد باب التنازع في النحو العربي من أكثر الأبواب بعدا عن روح اللغة، وعن دراستها دراسة وصفية بعيدة عن تعقيدات الفلسفة. فضلا عن كون التنازع في النحو العربي لا ينحصر في المظهر الذي ذكره النحاة فقط، بل يتعداه إلى مظاهر أخرى عديدة، حاول البحث الوقوف على قدر منها، ومعالجتها معالجة وصفية.

أهداف البحث

- ١- إثبات أنه لا تنازع في اللغة على صعيد الأداء اللغوي.
- ٢- الوقوف على مظاهر أخرى للتنازع في النحو العربي خارج ما ذكره النحاة.

الدراسات السابقة

لم يقف الباحث على دراسات حاولت معالجة فكرة البحث ذاتها، وإنما تمثل الأمر في محاولة بعض المحدثين الحكم على باب التنازع في النحو العربي. وقد قام الباحث بإدراج آرائهم في المواضع المناسبة لها من متن البحث.

المنهج

اعتمد الباحث منهجا وصفيا تحليليا في تناوله لآراء النحاة المتقدمين، مع ربطها ما أمكن بآراء المحدثين.

توطئة وتقديم

قدّمت في العصر الحديث الكثير من الدراسات المتعلقة بالنحو العربي، وقد انقسمت هذه الدراسات قسمين: فمنها دراسات اقتصرت بالتطبيق على مستوى واحد من مستويات اللغة سواء أكان هذا المستوى شعرا أم نثراً، كأن تدرس باب التوكيد في سورة

من سور القرآن الكريم. بينما لم يقف بعض من هذه الدراسات عند هذا الحد بل جاوزه إلى محاولة مناقشة نظرية النحو العربي بغية إثبات صحتها وصلاحياتها، أو رفضها والإتيان ببديل عنها. فظهرت منذ مطلع القرن الميلادي الماضي جهود تحت مسميات كثيرة كإحياء النحو و تيسيره وتجديده، قدّمت في هذا الإطار أعمالاً جاء بعضها غثاً وبعضها الآخر سميناً.

ومن حمل هذه الراية في ذلك الوقت: إبراهيم مصطفى وعبد الرحمن أيوب ومهدي المخزومي، وغيرهم كثيرون. غير أنّ هؤلاء في كثير من الأحيان كانوا يقيمون دراساتهم على أساس هدم أركان مهمة من أركان النحو القديم، مقدمين بدائل لها؛ مما أدى إلى ظهور فريق آخر نظر إلى نظرية النحو العربي نظرة القداسة، فوقف مدافعاً عنها رافضاً كل ما جاء به الميسرون، كمحمد عرفة، الذي يرى أنّ كل ما جاء به النحاة أصحّ مما طرحه الميسرون، وأنّ نقد النظرية النحوية العربية أو بعضاً من جوانبها هو هجوم على اللغة العربية يجب الوقوف في وجهه والتصدي له.

والنتيجة التي آلت إليها الأمور هي أنّ أيّاً من أفكار المجددين وجهودهم التي قدموها لم تجد صدًى في واقع تناول النحو العربي على الصعد المختلفة، بل ظلت حبيسة المؤلفات، وها هو النحو ما زال يُدرّس كما أراد له واضعوه الأوائل. وهذه النتيجة لا تعني أنّ الفريق المدافع كان على صواب مطلق. فالنظرة إلى النحو العربي نظرة قداسة ليست بالأمر السليم، ومحاولة مناقشة بعض جوانب نظريته ليس هجوماً على اللغة العربية؛ فالنحو العربي ليس هو اللغة العربية، اللغة شيء والنحو شيء آخر، فما النحو إلا تصوّر عالم اللغة لما يجري داخل اللغة على مستوى صوغ التراكيب وإنشاء الجمل بأنماطها المختلفة، فقد ندرس لغة ما دراستين نحويتين معتمدين في كل دراسة منهما على نظرية نحوية مختلفة وتصور نحوي مغاير. وهذا الأمر يؤكّده علم اللغة الحديث. الذي يسعى الآن إلى وضع نظرية النحو الشامل التي تصل لأن تُطبّق على أيّ لغة من لغات الأرض كما فعل في نظرية الفونيم والمورفيم. كما أنّنا نجد جذوراً لمثل هذا الفهم للنحو في تراثنا اللغوي من خلال استحضارنا لإجابة الخليل بن أحمد الفراهيدي على سؤال من سأله عن العلل النحوية، من أين جاء بها النحاة؟ من هنا فمناقشة بعض جوانب النظرية التي قام عليها النحو العربي القديم في عصرنا هذا ليس بالأمر المسيء،

على العكس من ذلك فهو إحياء لها وبعث للحياة فيها وتقريب لها من النفوس والعقول والألسنة. وهو ما يسعى إليه هذا الجهد الذي يعرض محاولة لمناقشة جانب من جوانب نظرية النحوي العربي. مع محاولة طرح حلول مستقاة من كلام النحاة وآرائهم التي غالباً ما كانت تنسجم والمنهج الوصفي الحديث في دراسة اللغة، بعيداً عن التزمّت للنظرية على حساب اللغة واستعمالها.

مع التأكيد مسبقاً على أنه لا تنازع في اللغة على مستوى الاستخدام والمعنى، بل إنّ التنازع في النظرية النحوية نفسها، وبين النحاة أنفسهم، وهو تنازع لا ينعكس على اللغة أداء واستخدماً، لأن مداره محصور في الفلسفة النحوية وقواعدها. وما يدعم هذا المذهب كلام المحدثين عن التنازع. فيرى إبراهيم السامرائي أنّ باب التنازع باب مفتعل أشبه ما يكون بالقصة أو الحكاية التي تغرس أصولها في الأسطورة غير الواقعية. فتُخرج اللغة عن كونها بديهة وسليقة وفطرة، لتكون عملاً مصنّعاً ملفّقاً وفق نُظْم ابتدعوها. ثم يرى أنّ مرجع باب التنازع هو مسألة العامل، وعلى الرغم من أنّ العامل في هذه المسألة هو الفعل، وهو عامل له قوّته وسطوته عندهم. وبعد ذلك يقرّر أنّ الدارس الحديث لا حاجة به لأنّ يقرأ هذا الشيء المفتعل، لأنّه محضُ تصوّر وخيال، وليس النحو إلا وصفاً للظواهر اللغوية الواقعية^١.

وإلى مثل هذا ذهب عباس حسن الذي يقول معلقاً على بعض الأمثلة من باب التنازع. "لعلّ في ما أوردناه من الأمثلة ما ينهض دليلاً على أنّ (العامل) قد تجاوز اختصاصه حين أخرجه النحاة من دائرته المحمودة إلى التحكّم في الألفاظ والتراكيب: ذلك التحكّم الذي هو داعية الدهش بل السخط، وسبب من أسباب الإساءة إلى اللغة، وتعسيرها على المتعلّمين، والراغبين فيها"^٢.

فيعتقد عباس حسن هنا أنّ باب التنازع هو مما يُخرج نظرية العامل عن إطارها الحمود، ويُسبّب الإساءة إلى اللغة ويجعلها صعبة على من يتعلّمها.

ويرى عباس حسن في موضع آخر أنّ باب التنازع من أكثر أبواب النحو اضطراباً، وتعقيداً، وخضوعاً لفلسفة عقلية خيالية، ليست قوّة السند بالكلام المأثور الفصيح، بل ربما كانت مناقضة له. ثمّ يحدّد اضطرابها في كثرة الآراء والمذاهب المتعارضة التي لا سبيل للتوافق بينها أو التقريب^٣.

الحقيقية الثانية التي يسعى البحث إلى إثباتها هي أن التنازع في نظرية النحو العربي يعدّ إشكالية لا يمكن حصرها فيما أدرجه النحاة ضمن باب التنازع، بل إننا نلمس ملامح هذا التنازع في كثير من المسائل النحوية، التي يحاول البحث الوقوف عليها، وإيجاد حلول لها تكون مستقاة من آراء النحاة، متفقة مع المنهج الوصفي. فقد حاول النحاة حصر باب التنازع في نمط واحد من أنماط الكلام العربي، من خلال وضع الكثير من القيود والشروط التي تسمح بوقوعه، فإذا وجدوا مظهراً من مظاهره خارج تلك القيود والشروط خرجوه بتخریجات تعتمد في أحيان كثيرة على تبريرات منطقية فلسفية معقّدة. ولنا في بيان هذه المظاهر مجموعة من الوقفات.

المظهر الأول: التنازع بين عاملين:

أو التنازع كما ذكره النحاة: وهو ما يتناوله باب التنازع في كتب النحو، إذ إنهم يعرفونه على أنه تقدم فعلين مذكورين متصرفين، أو اسمين يشبهانهما في التصريف، أو فعل متصرف واسم يشبهه في التصرف، ويتأخر عنهما (أي العاملين) معمول مطلوب لكل منهما من حيث المعنى، والطلب إما على وجه التوافق في الفاعلية والمفعولية، أو مع التخالف فيهما.

يتبين لنا من التعريف السابق أن النحاة أحاطوا وقوع التنازع في النحو العربي بمجموعة من الضوابط الصارمة، فهو لا يكون إلا بين عاملين أو أكثر، على أن يكون هذان العاملان فعلين أو ما يشبههما في العمل كالمصادر والمشتقات فقط. وبذلك تخرج من اختصاص الباب غيرها من العوامل كالحروف المختصة، والعوامل المعنوية، كما أن هذين العاملين يجب أن يكونا مذكورين فلا يجوز التقدير، ويجب أن يكونا متصرفين، فلا تنازع بين الجوامد أفعلاً كانت أم أسماء.

وقد يتفق المتنازعان في الحالة التي يعملانها في المعمول المطلوب لكليهما وقد يختلفان في ذلك، فمن اتفقاها أن تقول: (قام وقعد زيد) فكل من (قام) و(قعد) يطلب (زيد) ليكون فاعلاً له. أما عندما تقول: (زارني وأكرمت زيد) فالعامل (زار) يطلب (زيد) ليكون فاعلاً له، بينما يطلبه (أكرم) ليكون مفعولاً له.

ولما كانت نظرية العامل هي الأساس الذي قام عليه النحو العربي في تفسيره لنظام الجملة الذي يحكم كلام العرب، احتل موضوع التنازع مكاناً متقدماً في كثير من

المؤلفات النحوية، وذلك لعلاقته الوثيقة بهذه النظرية. فجاء ترتيبه في الباب الثالث والعشرين من الجزء الأول في كتاب سيبويه، تحت عنوان (هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعله به وما كان نحو ذلك)^٥، وفي أوائل الموضوعات في كافية ابن الحاجب بعد الكلام عن نظرية العامل، متوسطا بين باب الفاعل وباب المبتدأ، مما يدل على أنه جزء مهم من النظرية^٦. وكذلك أفرد الأنباري في إنصافه لباب التنازع مسألة خاصة أخذت موقعا متقدما بين مسائله، فجاء ترتيبها الثالثة عشرة^٧.

وكل ذلك سببه أن المحور الذي يقوم عليه باب التنازع في النحو العربي هو قضية العمل، حتى أن الكوفيين اصطالحوا على تسمية هذا الباب بباب الأعمال^٨. اتفق النحاة على أن هذا العمل لا يقع على المعمول المتنازع إلا من عامل من العاملين، واتفقوا أيضا على أنه يجوز أن يكون العمل للعامل الأول أو للثاني، على أن يتم الإضمار بضمير يعود إلى المعمول المتنازع، يكون معمولا للعامل الذي خسر عملية التنازع. فإن ظفر العامل الأول بالتنازع عوض العامل الثاني بضمير؛ ليستوفي عمله، وتتم جملة، وإن ظفر به العامل الثاني أضمر أيضا في الأول ضمير يعود إلى المتنازع؛ ليستوفي عمله.

وعلى الرغم من اتفاق البصريين والكوفيين على الفكرة السابقة، التي تجيز أن يكون المعمول لأي العاملين مع الإضمار للعامل الآخر، إلا أنهم اختلفوا حول مسألة الأولوية، يقول الأنباري: "القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع، ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو: (أكرمني وأكرمت زيدا، وأكرمت وأكرمني زيد) إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى"^٩.

يبين الأنباري بعد ذلك حجج الكوفيين التي يسوقونها معتمدة على أصليين من أصول النحو هما النقل والقياس، ثم بين حجج البصريين التي تعتمد على النقل والقياس أيضا.

والحقيقة أن المدرستين اتفقتا في الجانب الأهم، وهو ما يخص الاستعمال اللغوي، إذ جوزتا أن يكون العمل في المعمول الظاهر لأحد العاملين دون تمييز، وهذا سلوك وصفي سليم. ثم اختلفتا في جانب ثانوي، يتعلق بقضية الأولوية متابعة لأفكار أصولية، تتعلق

بالنظرية لا علاقة لها باللغة، فالاستخدام اللغوي لا يتأثر بهذا الخلاف أبداً. فضلاً عن أن باب التنازع عموماً لا يخدم الهدف الأساسي لوضع النحو، وهو الفصل بين الصحيح والخطأ في الكلام، بدليل ما بيناه من أن الاستعمال اللغوي على صعيد الخطأ والصواب لا يتأثر بقواعد هذا الباب، فالعرب كانت تعمل الأول أحياناً، وتعمل الثاني أحياناً أخرى، فكلا الاستعمالين (الإعمالين) جائز لا خطأ فيه.

وعلى صعيد المعنى أكد سيوييه إمام البصريين على أن المعنى أيضاً لا يتأثر بهذا الخلاف، فالعامل الذي يخسر عملية التنازع يبقى عاملاً في المعمول من جهة المعنى، إذ يقول: "وهو قولك: ضربتُ وضربني زيد، وضربني وضربتُ زيداً، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه. فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، أما في المعنى فقد يُعلم أن الأول وقع، إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع. وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد".

وفي كلام سيوييه السابق دلالة واضحة على أن قضية التنازع التي يتكلم عنها النحاة لا تؤثر في قصد المتكلم ولا في فهم المخاطب، ولا أثر لها في المعنى مطلقاً، فالمتنازعان على صعيد المعنى متساويان في عملهما في المعمول.

وكلام سيوييه السابق أيضاً يجعلنا نستحضر في أذهننا الفكرة التي يركز عليها علم لغة النص في العصر الحديث، وهي أن عملية الكلام تعتمد على عدة جوانب منها: قصد المتكلم، وقدرة المخاطب على الفهم، والمقام، ولا تقتصر على فهم المخاطب لعلامات اللغة، فاللغة ليست نظام علامات فحسب".

وقد أكد الفكرة نفسها المبرد في كتابه (المقتضب) الذي أطلق على باب التنازع اسم (هذا باب من إعمال الأول والثاني وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر) إذ يقول: "وأما في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل، كما عمل الثاني، فحذف لعلم المخاطب^{١٢}". فالمتكلم والمخاطب في نهاية المطاف لا يتأثران بكل هذا الخلاف.

والجواب على السؤال الذي قد يطرح هنا، وهو: من أين جاء النحاة بفكرة هذا الباب؟ هو أن النحاة أقاموا هذا الباب بناء على جانب فلسفي لا علاقة له بالاستعمال اللغوي من قريب أو بعيد. بل هو إرضاء لقاعدة في علم الأصول، تقول: "اجتماع

المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساد في الأصول، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية^{١٣}.

هذا يدل على أن منطلق النحاة في إقامة هذا الباب ليس اللغة واستقراءها ووصفها، بل هو متعلق بفكرة غريبة عن النحو نفسه موجودة في علم الأصول. فعلى الرغم من الإقرار بأن النحو العربي استفاد كثيرا من علم الأصول، إلا أن هذا لا يعني لزوم أخذ كل ما عند الأصوليين وتطبيقه على النحو، حتى لو كان هذا الأخذ وذلك التطبيق لا يخدم اللغة ولا النحو. والدليل على غربة النحو عن هذه الفكرة قول النحاة في الاقتباس السابق: (وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية). فهذا الإجراء يجعل اللغة تبدو وكأنها عمل مصنع وفق نظم منطقية فلسفية، وهو ما يتنافى مع كونها بديهة وسليقة وفطرة، فهل كان العربي يدرك حقيقة وجود هذين المؤثرين؟ من المؤكد أن الجواب: لا. والباحث في كتب النحو يجد أن من النحاة من التفت إلى غربة هذا الباب عن النحو العربي المعتمد في جل جوانب نظريته على الوصف والتقريب. فقد أوردت كثير من كتب النحو رأيا للفراء يحل نصف المشكلة التي يعالجها باب التنازع، وذلك بالتخلي عن الأصل سالف الذكر، وهو (عدم جواز اجتماع مؤثرين على أثر واحد) عند اتفاق العاملين في ما يعملانه في المتنازع فاعلية أو مفعولية، فأجاز جعل المتنازع معمولا للعاملين معاً. يقول صاحب الكافية: "ونقل المصنف عن الفراء منع هذه المسألة، أي: إعمال الثاني، إذا طلب الأول للفاعلية، وقال إنه يوجب إعمال الأول في مثل هذا، والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أن الثاني إن طلب أيضا الفاعلية، نحو: (ضرب وأكرم زيد) جاز أن تعمل العاملين في المتنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين"^{١٤}. فمن المؤكد أن هذه الإجازة لا تهدم النحو، بل تخدمه، وتجعله صنفياً يصف اللغة كما استخدمها أصحابها، بلا تأويل وافتراضات لا طائل تحتها.

ومن الجدير بالذكر هنا أيضا توضيح مسألة مهمة، وهي أن مخالفة هذا الأصل لا تشكل خرقاً خطيراً لنظرية النحو العربي، ذلك أن التزام النحاة بهذا الأصل الذي أقاموا عليه باب التنازع، مبني على إبطال أصل آخر من أصول النحو هو (عدم جواز الإضمار قبل الذكر). فالمعمول المتنازع متأخر عن العاملين، وإعطاء ضميره لأي منهما كما فعل النحاة البصريون منهم والكوفيون يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر. فإذا كان

لابد من مخالفة أصل من الأصليين، فمخالفة الأصل الأول -كما فعل الفراء- أيسر. فضلاً عن كون الأصل الثاني هو أمر متعلق باللغة وتكوينها وصوغها للجمل، وليس مستورداً من علم آخر. فالحل إذن هو إعمال العاملين في المعمول نفسه في حال اتفاق العمل.

ونشير هنا إلى أن بعض المحدثين من النحاة رأوا هذا الرأي ومن هؤلاء مهدي المخزومي الذي أكد أن النحاة عقدوا باب التنازع لعرض مشكلة افتعلوها، ولم تكن هذه المشكلة لتكون لو أنهم انتهجوا في دراستهم نهجاً لغوياً وصفيّاً تقريرياً بعيداً عن الفلسفة التي لا تناسب طبيعة هذا الدرس، فالفعل مسند أسند إلى الفاعل، فكما يتعدّد الخبر وهو مسند مع المبتدأ الواحد يتعدّد الفعل مع الفاعل الواحد. فليس بدعاً أن يجتمع في جملة واحدة فعلان أو أكثر، يُسندان إلى فاعل واحد، إذ إن الفاعل قد يكتفي بإحداث فعل، وقد يجمع بين فعلين أو أكثر كأن (يجلس وينام ويستيقظ)، لكن سيطرة نظرية العامل على النحاة جعلتهم يعالجون موضوع إسناد الفعل إلى فاعله في ضوء ما انتهجوه من اعتبارات فلسفية، فليس للفعل أكثر من فاعل، وليس للفاعل أكثر من فعل. ثم يحكم على هذا الباب بأنه باطل من أساسه، فليس الفعل عاملاً، وليس هو الذي يرفع أو ينصب، لأن الرفع والنصب عوارض يقتضيها الأسلوب، وبهذا فليس هناك تنازع بين فعلين حين يليهما فاعل، بل هو فاعل لهما كليهما^{١٥}.

أما إذا لم يتفق العاملان في العمل في المتنازع، فطلبه الأول فاعلاً، وطلبه الثاني مفعولاً، كقولنا: (قام وأكرمت زيداً) كان حل هذه المسألة سهلاً اعتماداً على مبدأ الحذف والتقدير، وهو مبدأ استخدمه النحاة في حل كثير من مسائل النحو، على أساس أن هناك بنيتين للكلام: بنية سطحية هي التي تظهر في النطق والكتابة، وقد تكون مختصرة، وبنية عميقة هي التي يقصدها المتكلم، فتقدير الكلام في الجملة السابقة في البنية العميقة هي: (قام زيد وأكرمت زيداً). فإذا أعطي المعمول للأول قدر معمول الثاني على أساس أنه محذوف، وإن أعمل الثاني قدر معمول الأول على أنه محذوف.

ولقد لجأ النحاة إلى هذا المبدأ في معالجة بعض مسائل هذا الباب، ففي حل مسألة (ظننت وظناني قائماً الزيدين قائمين). يقول السيوطي: "وقد خُرِجت المسألة بالإظهار

عن باب التنازع، لأنّ كل من العاملين عمل في ظاهر. وجوز الكوفيون مع الإظهار وجهين آخرين: حذفه لدلالة معمول الآخر عليه، كما جاز ذلك في الابتداء نحو:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ^{١٦}

أي: راضون...وكذا إذا كان الثاني غير رافع يضم فيه إذا أعمل الأول اختياراً في الأصح، نحو: قام أو ضربني وضربته زيد، وقام أو ضربني وضربتهما الزيدان.

وقیل: يجوز حذفه كقوله:

بَعَاظُ يَعِشِي النَّاطِرِي —————

أي: لمحوه. وأجيب بأنه ضرورة.

أو ألغى الأول من العمل في الاسم بأن أعمل فيه الثاني أضمر في الأول المرفوع كقوله:

خَالَفَانِي وَلَمْ أَخَالَفْ خَلِيلِي — يَ وَلَا خَيْرَ فِي خِلَافِ الْخَلِيلِ^{١٨}

وقوله:

جَفَّوْنِي وَلَمْ أَجْـفُ الْأَخْلَاءَ إِنَّنِي^{١٩}

وقوله:

هَوَيْنِي، وَهَوِيَّتِ الْخُرْدُ الْعَرَبِيَّةَ

وقال الكسائي، وابن هشام والسهيلي، وابن مضاء: يحذف بناء على رأيهم من إجازة حذف الفاعل، وحسنه هنا الفراء من الإضمار قبل الذكر الذي هو خارج عن الأصول^{٢١}.

فالنقل السابق يظهر بجلاء استخدام النحاة لمبدأ الحذف والتقدير في معالجة كثير من مسائل باب التنازع. وبهذا يكون لدينا سبيل حل مشكلة هذا الباب بالاعتماد على أمرين هما:

أ. إعمال العاملين في المعمول في الوقت نفسه عند اتفاق العمل.

ب- عدد معمول العامل الذي لم يستوف عمله محذوفاً، ونقدّره عند اختلاف العمل.

ومن ثم نخلص نظرية النحو العربي من إشكالية الإضمار قبل الذكر والأولوية، وتصبح القاعدة وصفية تقريرية منسجمة مع الأداء اللغوي.

المظهر الثاني: التنازع بين إعرابين (هاتين إعرابتين)

إذا كان إعطاء المعمول المتنازع لأحد العاملين في الوقفة السابقة يقتضي إضمار معمول للآخر، لعدم إمكانية اعتبار هذا المعمول معمولاً للعاملين في الوقت نفسه، فالأمر هنا مختلف، إذ إن التنازع بين العاملين هنا يؤدي إلى إعراب المتنازع عليه إعرابين مختلفين كل واحد منهما يعود إلى عامل من العاملين من غير حاجة إلى إضمار معمول جديد. ويظهر هذا النوع من التنازع في كلام النحاة عن الإعراب اللفظي والإعراب المحلي، ونمثل عليه مجموعة من المسائل:

المسألة الأولى: التنازع بين حرف الجر الزائد وشبهه وبين عامل معنوي:

يعرف النحاة المبتدأ بأنه اسم صريح أو بمنزلة - قاصدين بذلك المصدر المؤول - مجرد من العوامل اللفظية أو بمنزلة. فالجحد كقولنا (الله ربنا) والذي بمنزلة المجرد من العوامل اللفظية هو ما دخل عليه حرف جر زائد أو شبهه، فالأول نحو قوله تعالى: (هل من خالق غير الله) فاطر: ٣. ونحو: (بحسبك درهم). فـ(خالق) و(حسبك) مبتدآن، وإن كانا مجرورين بـ(من) والباء الزائدتين، معللين ذلك بأن وجود الحرف الزائد كعدم وجوده^{٢٢}. فيصر هنا النحاة على أن كلمتي (خالق) و(حسبك) مبتدآن، وهذا الإصرار يتقاطع مع كون الكلمتين مجرورتين، في حين أن الحالة الإعرابية للمبتدأ هي الرفع، وهي حالة لا تقبل التغيير.

يقول ابن عاشور في تحليل الآية السابقة: "الاستفهام إنكاري في معنى النفي، ولذلك اقترن ما بعده بـ(من) التي تزداد لتأكيد النفي... و(غير) هنا وصف لـ(خالق)، فجمهور القراء قرأوه برفع (غير) على اعتبار محل (خالق) المجرور بـ(من)؛ لأن محله رفع بالابتداء، وإنما لم يظهر الرفع للاشتغال بحركة حرف الجر الزائد، وقراءة حمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف بالجر على إتباع اللفظ دون المحل"^{٢٣}.

من هنا كان على النحاة أن يجدوا مخرجاً من هذه المشكلة، فقالوا: إن حرف الجر زائد في التركيب وليس أصيلاً؛ ومن ثم فإن تأثيره كعامل (وهو الجر) يطال لفظ الكلمة، أما محلها فيبقى الرفع، معللين مذهبهم هذا بأن وجود حرف الجر الزائد كعدم وجوده.

والحقيقة أن هذه العدمية التي يتكلم عنها النحاة يابها المعنى كما يابها اللفظ، فهذا الحرف الزائد يقدم معنى مقصودا للجملة، فضلاً عن كونه مارس حقه كعامل من خلال جرّه للكلمة التي تليه، والنتيجة أن هذا الرأي الذي تبناه النحاة أوجد مظهرا من مظاهر التنازع بين إعرابين، إعراب لفظي جلبه حرف الجر، وآخر محلي جلبه العامل المعنوي المسمى بالابتداء عند كثير من النحاة، من هنا احتملت الكلمتان إعرابين في الوقت نفسه.

ومثله دخول الحرف الشبيه بالزائد على المبتدأ في قولنا: (ربّ رجل صالح لقيته)، فمجرور (ربّ) في موضع رفع بالابتداء، لأنّ (ربّ) حرف جر شبيه بالزائد لكونها لا تتعلق بشيء^{٢٤}. يقول صاحب ارتشاف الضرب: "يجوز دخول (من) على المبتدأ بالشرط المذكور في زيادتها، نحو: (هل من خالق غير الله) والباء في: (بحسبك درهم). ولا يختص بالحرف الزائد-كما ذكر بعضهم- بل جاء ذلك في الحرف غير الزائد إجراء له مجرى الزائد، وذلك (ربّ) تقول: (ربّ رجل عالم أفادنا) فرجل موضعه رفع بالابتداء، وقد جرّ رب، وليس بحرف زائد"^{٢٥}.

المسألة الثانية: التنازع بين حرف الجر الزائد وعامل لفظي:

تسلط هذه المسألة الضوء على الاسم الواقع فاعلا مسبقا بحرف جر زائد، فهو بذلك يكون متأثرا بعاملين اثنين، أحدهما حرف الجر الزائد، والآخر الفعل. يقول السيوطي: "قد يجرّ الفاعل (من) نحو: (وما يأتيهم من ذكر) الأنبياء:٢. أي ذكر، أو الباء الزائدة، نحو: (وكفى بالله) النساء:٦. والمحلّ في الصورتين رفع، فيجوز الإتيان بالرفع والجر، مراعاة للمحل واللفظ"^{٢٦}.

وهذه المسألة ليست مقصورة على الفاعل، بل نصادفها أيضا في حديث النحاة عن دخول حرف الجر الزائد على المفعول به، كقوله تعالى: (هل تحسّ منهم من أحد) مريم: ٩٨. ف(أحد) مفعول به لـ(تحسّ)^{٢٧} منصوب محلا لأنه منع من التأثير المباشر بهذا العامل بسبب تأثره بعامل آخر هو حرف الجر الزائد (من). فحصول التنازع بين هذين العاملين هي أن أحدهم ظفر بالتأثير اللفظي، في حين كان المحل من نصيب الآخر. ومن هذا القبيل تحريج النحاة لقول ابن ميادة الرماح:

وَمَلَكْتُ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ مَلَكَا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ^{٢٨}
فقالوا إنَّ حرف الجر اللام الداخِل على كلمة (مسلم) هو حرف جر زائد، وإنَّ تقدير الكلام: أجار مسلماً^{٢٩}.

وقد نجد هذا أيضاً في دخول حرف الجر الزائد الباء على خبر (ليس، وكان) الناسختين^{٣٠}، وقد قدمنا (ليس) هنا لأنَّ هذه الباء كثيراً ما تلازم خبرها، كقوله تعالى: (لست عليهم بمسيطر) الغاشية، ٢٢. دون شرط، في حين أن النحاة اشتروا في دخول هذه الباء على خبر (كان) أن تُسبق بنفي أو شبهه، كقولنا: ما كنت بغائب.

المسألة الثالثة: التنازع بين حرف جر أصلي وعامل لفظي:

تتمثل هذه المسألة في نيابة الاسم المجرور عن الفاعل، إذ إنَّ هذا الاسم يتنازعه عاملان لفظيان لا زائد بينهما، وهما حرف الجر الأصلي، إضافة إلى الفعل الذي لم يسمَّ فاعله. يقول صاحب همع الهوامع: "أما المجرور فإنَّ جرَّ بحرف زائد فلا خلاف في إقامته، وأنَّه في محل رفع نحو: أحد في قولك: ما ضُربَ من أحد. فإنَّ جرَّ بغيره، اختلف على أقوال:

أحدها: وعليه الجمهور أنَّ المجرور في محل رفع وهو نائب فاعل نحو: سِيرَ يزيد، كما لو كان الجار زائداً^{٣١}.

مما تقدم نجد أنَّ النحاة اتفقوا على نيابة المجرور بحر الجر الزائد عن الفاعل، كقولنا: ما ضُربَ من أحدٍ معتمدين على كون الحرف هنا زائداً، ولم يظفر من ثمَّ إلا باللفظ. واختلفوا في نيابة المجرور بحرف جر أصلي، غير أنَّ غالبيتهم كما ثبت في النقل السابق أيدوا ذلك وأجازوه، فساووا في هذا الجانب بين الحرف الزائد والأصلي. ومن اختار هذا الرأي ابن السراج في أصوله بعد عرضه للآراء الأخرى، فقال: "يجوز أن تقول: سِيرَ يزيد، فتقيم (زيد) مقام الفاعل، فيكون موضعه رفعا، ولا يمنعه حرف الجر من ذلك، كما لو قال: ما جاء من أحد. فأحد فاعل وإنَّ كان مجروراً به(من)"^{٣٢}.

فابن السراج هنا يعامل حرف الجر الأصلي كالزائد، بلا التفات إلى أي فارق بينهما، وهو ما فعله غالبية النحاة، فهم إذ يبررون جر حرف الجر الزائد للفظ وترك

المحل لعامل آخر بعلة الزيادة، لا يقدمون مبررا لقصرهم تأثير حرف الجر الأصلي هنا على اللفظ دون المحل على الرغم من كونه أصليا.

المسألة الرابعة: التنازع بين الإضافة اللفظية والاسم العامل عمل الفعل:

تبرز هذه المسألة في كلام النحاة عن إعمال المصادر والمشتقات عمل الفعل، فقد أجمع النحاة على أن هذه الأسماء تشبه الأفعال في العمل، فتأخذ فاعلا، وقد تتعداه إلى مفعول به واحد أو أكثر، وذلك بحسب طبيعة الاسم، فإذا كان اسم الفاعل من فعل متعد إلى مفعولين مثلا، نصب هو الآخر مفعولين.

والتنازع الذي نصادفه في هذه الأبواب النحوية يظهر عند إضافة اسم من هذه الأسماء العاملة إلى فاعله أو مفعوله في المعنى. وللخروج من هذا المأزق يلجأ النحاة إلى إعراب هذا المضاف إليه إعرابين: فهو مجرور لكونه مضافا إليه، وهو في الوقت نفسه فاعل أو مفعول؛ لكون هذا الاسم العامل عمل الفعل يطلب فاعلاً أو مفعولاً يجب تحديده. فيعدّ النحاة هذا المضاف إليه مجروراً على مستوى اللفظ فقط، وهذا الإعراب اللفظي هو الأقوى إذ إنه يفرض علامته الإعرابية التي هي علامة الجر الظاهر في حال كون الكلمة معربة تظهر حركة إعرابها، أو المقدّر في حال كون العلامة لا تظهر بسبب التعذر، أو الثقل، أو البناء. أمّا على مستوى المحل فهذا الاسم مرفوع عند النحاة بالفاعلية، أو منصوب بالمفعولية، وهذا الإعراب المحلي المعنوي في رأيهم هو الأصل، والأساس، وإن لم يقو على فرض علامة إعرابه، أو صياغة التركيب على نحو يتناسب معه، مما يؤدي إلى وقوع تنازع بين إعرابين.

يقول ابن عقيل: "يضاف المصدر إلى الفاعل فيجره، ثم ينصب المفعول، نحو: (عجبتُ من شرب زيد العسل) وإلى المفعول ثم يرفع الفاعل، نحو: (عجبتُ من شرب العسل زيد)... إذا أضيف المصدر إلى الفاعل، ففاعله يكون مجروراً لفظاً، مرفوعاً محلاً، فيجوز في تابعه- من الصفة والعطف وغيرها- مراعاة اللفظ فيجر، ومراعاة المحل فيرفع، (عجبتُ من شرب زيد الطريف و الطريف)... وإذا أضيف إلى المفعول، فهو مجرور لفظاً منصوب محلاً فيجوز- أيضاً- في تابعه مراعاة اللفظ والمحل" ٣٣.

ما ذكره ابن عقيل هنا عن إضافة المصدر إلى فاعله، أو مفعوله، وما يؤدي إليه من تنازع بين إعرابين: لفظي، ومحلي، نجده أيضا في حديثه عن إضافة المشتقات جميعها إلى الفاعل، أو المفعول.

والحقيقة أن النظرة الوصفية التقريرية إلى مثل هذه التراكيب تصل بنا إلى قاعدة نحوية تقول في الفاعل مثلا: الأصل في الفاعل الرفع إلا إذا باشره حرف من حروف الجر، ففصله عن الفعل، أو أضيف إلى الاسم العامل عمل الفعل، فيكون مجرورا. فإذا توقفت القاعدة عند هذا الحد كانت واصفة، أما إذا تجاوزتها إلى الحديث عن اللفظ، والمحل، فهي فلسفة تسبب التعقيد الذي يعاني منه من يدرسون النحو للناشئة.

المظهر الثالث: التنازع بين موقعين إعرابين.

والحديث في هذه الوقفة يدور حول إشغال الكلمة موقعين إعرابين في الوقت نفسه، فتكون في الموقع الأول متممة للجملة الفعلية، وفي الموقع الثاني متممة للجملة الاسمية، وفي هذه الوقفة مسألة تصادفنا عند إعرابنا للجملة الاسمية التي مبتدأها صفة، عند دخول ناسخ عليها مثل (ليس) كقولنا: (ليس كسول ولدك). فلابن مالك رأي أجاز فيه هذا التركيب في معرض حديثه عن دخول النفي على جملة المبتدأ الصفة ذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب فقال: "وأطلق ابن مالك في أداة النفي، فأجاز ذلك في (لا) و(إن) و(ليس) و(ما) الحجازية نحو: لا قائم الزيدان ولا العمران، وإن قائم الزيدان، وليس قائم الزيدان، وليس منطلق العمران"^{٣٤}. وبالرجوع إلى مثال (ليس كسول ولدك). نجد أن الموقع الإعرابي الذي تشغله كلمة (ولدك) يمثل مظهرا من مظاهر التنازع، إذ يعمل فيها أولا كلمة (كسول) التي تطلبها فاعلا لها لتتم جملتها على اعتبار أنها في الأصل مبتدأ صفة يعمل عمل الفعل فيرفع فاعلا بدلا من الخبر. وجاء إعراب كلمة (ولدك) متوافقا مع هذا الموقع، فعلامة إعرابه الرفع وهو علم الفاعلية. بينما تطلبه كلمة (ليس) ليتمم جملتها ويكون خبرا لها، وتعمل فيه النصب.

من هنا فإن كلمة (ولدك) في هذا الاستعمال اللغوي يتنازعها موقعان إعرابيان، كلاهما عمدة، فالفاعل عمدة بالنسبة للمبتدأ الذي يعمل عمل الفعل. وهو أيضا عمدة بالنسبة لـ(ليس) لأنها من الأفعال الناسخة التي لا تتم جملتها إلا بالمنصوب، وذلك علة نقصها عند النحاة، الذين يرون أن فاعل اسم (ليس) هنا سد مسد خبرها. يذكر

السيوطي أن هذا النوع من المبتدأ المسمى الوصف أو الصفة لا بد له من تقدم نفي أو استفهام، ثم بين أن النفي قد يكون بالحرف، أو الفعل، أو الاسم، ويقول فيما يتعلق بالفعل: "والنفي بالفعل، نحو: ليس قائم الزيدان، ف(قائم) اسم (ليس)، و(الزيدان) فاعل ب(قائم) سد مسد خبر (ليس)"^{٣٥}.

وقد استدرك الخصري في حاشيته فرفض أن يكون فاعل المبتدأ المرفوع هنا في محل نصب، وهو بذلك يخرج من دائرة تنازع الإعرابين، التي كنا معها في الوقفة السابقة، فيرى أنه فاعل للمبتدأ سد عن أن يكون ليس خبر، فهو كأنه خبرها دون أن تتغير حالته الإعرابية. فيقول تعليقا على إعراب ابن عقيل لجملة (ليس قائم ولداك): "فليس فعل ماض، وقائم اسمه والزيدان فاعل سد مسد خبر ليس، وقوله (سد مسد خبر ليس) ظاهره أنه في محل نصب كخبرها وليس كذلك، فالمراد سد عن أن يكون لها خبر؛ لأنها لا تستحق حيثئذ خبرا، بل فاعل اسمها"^{٣٦}. من هنا فخير (ليس) ليس محذوفا سد مسده فاعل (قائم) بل إن فاعل المبتدأ هو عينه خبر ليس، وبهذا تكون جملة (ليس) قد تمت، ولا تستحق بعد ذلك كلمة أخرى تكون خبرا لها، فهي هنا فاعل وخبر في الوقت نفسه، دون أن يتأثر محلها الإعرابي الذي أعطي للفاعلية.

ولا يفوتنا أن نوضح في هذه المسألة أن صاحب شرح الكافية يرفض دخول النواسخ على جملة المبتدأ الصفة، فيقول: "ويجوز عند الأخفش والفراء: (إن قائما الزيدان) وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في (ظن) أيضا، نحو: (ظننت قائما الزيدان)". وكلاهما بعيد عن القياس، لأن الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها، كمعنى النفي أو الاستفهام، أو دخول ما لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة، وأما (إن) و(ظن) فليس من ذينك في شيء، بل مما يطلبان الاسمية، فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما"^{٣٧}.

والحقيقة أن هذا الكلام لا يطرد لأن بعض النواسخ يحمل معنى النفي، فيجوز أن تصير الصفة بعدها كالفعل، وهي (ليس)، التي لم يأت صاحب شرح الكافية على ذكرها، بل اكتفى بالحديث عن (إن) و(ظن).

وللخروج من هذا المظهر من مظاهر التنازع بحل وصفي لا يعتمد على التأويل نعد (ليس) في مثل هذا الاستخدام اللغوي ملغاة (غير عاملة) تؤدي دور النفي الذي تؤديه

شبهاتها، وتبقى كلمة (ولداك) في المثال السابق فاعلا للمبتدأ الصفة، وهو ما يتفق وعلامة الإعراب وهي الألف للرفع. وهذا الرأي ليس تجديدًا في النحو العربي، فمن النحاة من يستحسن اعتبار (ليس) حرف نفي لا يعمل إذا ما تلاها فعل كقولنا: (ليس خلق)^{٣٨} لاسيما أن المبتدأ الصفة الذي دخلت عليه هنا هو بمثابة الفعل؛ لأنه رفع فاعلا. كما أن إهمالها في مثل هذا التركيب يتفق مع لغة تميم، التي تهملها في كل الأحوال، كما في قولهم: (ليس الطيب إلا المسك)^{٣٩}.

المظهر الرابع: التنازع بين حرفين:

هذه الوقفة خاصة بدخول أداة من أدوات الشرط الجازم على (لم) الجازمة، كقولنا: (إن لم) وما يترتب عليه في إعراب المضارع الذي يليهما، فهذا المضارع مجزوم بلا خلاف، ولكن ما الذي جزمه، أداة الشرط الجازمة، أم (لم) الجازمة. وقد جعل أحد النحاة وهو ابن العلي هذه المسألة من بين مسائل التنازع في النحو العربي، ورفض هذا الأمر جمهرة النحاة لكون الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات. يقول صاحب شرح التصريح: "وقد علم مما ذكرته في حقيقة التنازع من أن المتنازعين لا بد أن يكونا فعلين أو اسمين، أو مختلفي الاسم والفعلية (أن التنازع لا يقع بين حرفين)، لأن الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات. وأجاز ابن العلي التنازع بين حرفين، مستدلا بقوله تعالى: (فإن لم تفعلوا) البقرة: ٢٤. فقال تنازع (إن) و(لم) في تفعلوا. وردَّ بأن (إن) تطلب مثبتا، و(لم) تطلب منفيًا، وشرط التنازع الاتحاد في المعنى"^{٤٠}.

ابن عاشور تكلم في هذه المسألة، فأورد كلام الأزهري السابق، ثم علق عليه قائلا: "على أن الحق أنه لا مانع منه مع اتحاد الاقتضاء من حيث المعنى"^{٤١}. وبهذا يكون ابن عاشور يقبل فكرة التنازع بين الحرفين عموما، شريطة اتفاق المعنى.

وناقشها أبو حيان الأندلسي في قوله: "قولنا: إن لم يقيم زيد قمت، فإنه لما اجتمع حرف الشرط و(لم) وهما جازمان، جزمت الفعل ب(لم) دون (إن) بدليل وقوع جواب الشرط فعلا ماضيا في فصيح الكلام، ولو كان الجزم ب(إن) لما وقع جواب الشرط ماضيا، وقد عمل حرف الشرط في الفعل الأول إلا في الشعر على الأصح، فعرفنا أن العمل ب(لم) دون (إن)"^{٤٢}.

ومما يقتضي التوقف هنا هو تبرير جمهرة النحاة لعدم دخول الحروف في باب التنازع، بكونها لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات. فهل في نظرية العامل شرط يوجب أن يكون العامل دالا على الحدث حتى يطلب معمولا؟ فلو طبق هذا الشرط لأسقطنا العمل عن غالبية العوامل في النحو العربي. كما أن بعض الحروف أقرّ النحاة بأنها تشبه الأفعال، وهي لا دلالة لها على الحدث، مثل باب (إن وأخواتها) فإن قيل: إن (إن) تدل على حدث هو (أؤكد) قلنا لم لم تعط هذه الدلالة لحروف التأكيد الأخرى؟ وهي كثيرة.

ومن ثمّ فيما أن هذه الحروف عاملة، فهي تطلب معمولا، فهل استخدم العرب حرف الجر بلا معمول، وهل تأتي (إن) بلا منصوب ومرفوع. حتى إن (لم) تختلف عن أختها في الجزم (لما) بأنها لا يجوز حذف المضارع بعدها وتقديره. فعدم استعمال العرب لهذه العوامل مجردة من معمولاتها دليل على أنها تطلبها، وأن وجودها في الكلام لا يكون إلا بوجود معمولاتها، وبهذا يبطل القول بإخراجها من دائرة التنازع كما أرادته النحاة.

وحل هذا المظهر من مظاهر التنازع وصفيًا يكون باتباع رأي الفراء الذي يرى أنه عند اتفاق العاملين في العمل فالعمل لهما معا في الوقت نفسه، فأداة الشرط الجازمة و(لم) تعملان العمل نفسه وهو جزم المضارع، فإذا تابعتا قبل المضارع كما في الأمثلة السالفة، كان المضارع بعدهما مجزوما بهما معا، وانتهت المسألة بلا حاجة إلى تقدير وتأويل، والقول بأن المضارع مجزوم بـ(لم) في محل جزم فعل الشرط.

المظهر الخامس: التنازع بين معمولين:

وهو أن يتنازع العامل معمولان فيما يسميه النحاة بباب الاشتغال، فالمعمول يطلب العامل كطلب العامل له، وأنت إذا قلت: (رعت الماشية) قدرت الكلام على حذف المفعول به وهو (العشب) وذلك لأن الفعل (رعى) فعل متعد يطلب مفعولا (معمولا) فهو يحتاج إليه. وكذلك الحال عندما قام النحاة بتحليل قول العربي: (أهلا وسهلا) قدروا الكلام على (قدمت أهلا ونزلت سهلا) ومرد ذلك أن المنصوب (أهلا) يحتاج إلى ناصب ينصبه، فتم تقدير الفعل الناصب، وهذا الأسلوب شائع في كثير من حالات

الحذف في النحو العربي، وفيه دلالة على طلب المعمول للعامل، وحاجته إليه، كطلب العامل للمعمول، كي يتكامل الكلام.

بناء على ما تقدم فإن الباحث يرى أن باب الاشتغال في النحو العربي لا يعدو أن يكون ضرباً من ضروب التنازع، ومظهراً من مظاهره التي يسعى إلى الكشف عنها. يعرف النحاة الاشتغال بقولهم: "أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف، أو اسم يشبهه، ناصب لضميره أو للملابس ضميره بواسطة أو غيرها، ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول، وسلط على الاسم المتقدم لنصبه، إذا تقرر ذلك فنقول: (إذا اشتغل فعل متأخر بنصبه محل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم المتقدم ك(زيدا ضربته)^{٤٣}.

ف(زيد) وضمير (زيد) المتصل بالفعل (ضرب) يتنازعان هذا الفعل الذي لا ينصب إلا مفعولاً واحداً، والحقيقة أن التنازع بين الاسم (زيد) وضميره الهاء في المثال السابق أحدث خلافاً بين النحاة، بين من جعل الفعل يعمل في الضمير وأخذ يبحث عن عامل يعمل في (زيد)، ومن أصر على أن ناصب (زيد) هو الفعل، فكان لهم في ذلك مذاهب هي:

الأول: رفع (زيد) في مثل هذا الموضع على الابتداء؛ لأنه لم يعد مطلوباً لعامله الأصلي (ضرب)، وما بعده من الجملة الفعلية خبر له^{٤٤}. وهذا المذهب لا يتفق والعمل الوصفي؛ لأنه يخالف الأداء اللغوي، حيث أكدت الروايات أن العربي في مثل هذا التركيب كان ينصب (زيد)، وبذلك يكون صاحب هذا الرأي قد غلب القاعدة على الأداء.

الثاني: أن يتم تقدير عامل يعمل في (زيد)، وهو يكون فعلاً مطابقاً للفعل الموجود، على أن يكون الفعل الموجود مفسراً له فلا يجمع بينهما، على تقدير: ضربت زيدا ضربته^{٤٥}. والمشكلة هنا أن هذا التقدير يفترض أن العربي كان يقصد التأكيد بتكراره الجملة مرتين، ولم نجد من النحاة من أدرج هذا النمط اللغوي في أنماط التأكيد، فضلاً عن أن المعنى لا يدعمه.

الثالث: وهو مذهب للكسائي والفراء، إذ إنهما يعدان (ضرب) عاملاً في المعمولين، فهو عامل في (زيد) كما أنه عامل في الضمير^{٤٦}. وهذا تحليل وصفي سليم يعفينا من

دراسة باب الاشتغال والانشغال بمسائله؛ فيرى الباحث أنه رأي لا غبار عليه، وإن خالف القاعدة التي تؤكد نصب الفعل (ضرب) لمفعول واحد فقط، إلا أنه لا يتقاطع مع الأداء اللغوي، ولا يفرض عليه ما ليس منه.

الرابع: أن العامل (ضرب) يعمل في المفعول الأصلي (زيد)، والضمير ما هو إلا بدل كل من كل من (زيد)^{٤٧}. وهذا الرأي أيضا مناسب يعالج المسألة بطريقة وصفية، ولا يقحم في اللغة افتراضات ليست منها إرضاء لقاعدة أو أصل غريب عن طبيعة اللغة.

المظهر السادس: التنازع بين أسلوبين: وفيه مسألتان:

الأولى: والكلام فيها عن الشرط والقسم في تنازعهما على الجواب، فكل من الشرط والقسم يطلب جوابا، وعند تداخل الأسلوبين نجد أنهما يكتفیان بالجواب نفسه، فإذا أعطي الجواب للشرط ألغى القسم، وإذا أعطي الجواب للقسم لم يعط الشرط جوابا. يقول الإستراباذي: "القسم إما أن يتقدم أول الكلام، أو يتوسطه، أو يتأخر عنه. فإن تقدم وجب اعتباره سواء وليه شرط، نحو: (والله إن أتيتني لآتينك) أو لا، نحو: (والله إنني آتيك). وإن توسط الكلام، فإما أن يتقدم عليه الشرط، أو لا. فإن تقدم عليه، وجب اعتبار الشرط، وجاز إلغاء القسم واعتباره... وإن لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط، فإما أن يتأخر عنه الشرط أولا، فإن تأخر؛ فإن اعتبرت القسم ألغيت الشرط، نحو: (أنا والله إن أتيتني لآتينك) وإن ألغيته، اعتبرت الشرط، نحو: (أنا والله إن أتيتني آتك)"^{٤٨}.

يبدو جليا في كلام الإستراباذي التنازع الدائر بين الشرط والقسم حول الجواب، فعند اجتماعهما في جملة واحدة لن يكون هناك إلا جواب واحد، فإن ظفر به أحدهما ألغى طلب الآخر له، وصار بلا جواب على مستوى التركيب. وهي عملية أطلق عليها الإستراباذي مصطلح الإلغاء، فإما أن يلغى القسم أو أن يلغى الشرط، وعملية التنازع التي تؤول إلى ظفر أو إلغاء بين القسم والشرط تتوقف على مجموعة من العوامل في الجملة، غير أن النحاة لم يتفقوا على قول واحد فصل فيها، فالأصل في الأمر عند جمهرة النحاة أن العمل للسابق، والإلغاء لللاحق في تسلسل الكلام، وتركيب الجملة.

وقد التفت بعض النحاة إلى هذا التنازع الدائر بين الشرط والقسم، وإن لم يكونوا قد صرحوا بذلك بسبب ما قد أسلفنا من الشروط القسرية التي أحاط بها النحاة باب

التنازع. يقول الإستراباذي في أثناء حديثه عن أولوية كون الجواب للشرط أم للقسم وأنه للسابق: "ولا استدلال فيه للكوفيين على أن إعمال الأول في باب التنازع أولى، لأن الأول وإن كان بعد من الثاني، إلا أنه تقوى بالتصدر الذي هو حقه وأصله، والقريب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه وأصله"^٩.

ففي النص السابق يجعل الإستراباذي ما جرى بين الشرط والقسم تنازعا، ويربطه بباب التنازع صراحة. فضلا عما استخدمه من ألفاظ تدل على التنازع كالقوة والضعف. ويؤكد على مسألة القوة والضعف، فيقول: "وإذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره، لتقويه بالتصدر مع كونه في الأصل أقوى من القسم"^{١٠}. فكلامه عن القوة والضعف هنا دليل على أنه كان يرى أن ما يجري بين القسم والشرط ما هو إلا تنازع.

ولمعالجة مثل هذا المظهر من مظاهر التنازع نعود إلى مبدأ الحذف والتقدير، وهو المبدأ الذي عالجنا به في المظهر الأول التنازع الذي يكون بين عاملين مختلفين في العمل؛ لأن جواب الشرط مجزوم وله هيئة تختلف عن جواب القسم وهيئته، كما هو ماثل في الأمثلة التي وردت في معالجة هذه المسألة عند النحاة. فإذا أعطي الجواب للقسم، كان جواب الشرط محذوفا، وإذا أعطي الجواب للشرط كان جواب القسم محذوفا. بلا حاجة إلى عد إعطاء الجواب لأحدهما إلغاء للآخر.

المسألة الثانية: وتتمثل فيما يقع من تنازع بين شرطين على جواب واحد. يقول الأشموني: "إذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لأولهما"^{١١}. يظهر من هذا الاقتباس أن الكلام في هذه المسألة شبيه بسابقتها، فالنحاة هنا أيضا لم يتفقوا على أن العمل للأول أو للثاني، فقد علق الصبان على قول الأشموني السابق (فالجواب لأولهما) قائلا: "هو الأصح، وجواب ما بعده محذوف لدلالة الأول عليه، ومنهم من جعل الجواب للآخر، وجواب الأول الشرط الثاني وجوابه"^{١٢}.

والمدقق في أمثلة هذه المسألة وسابقتها يجد أنه إذا كان من الممكن الفصل في التنازع بين الشرط والقسم، فإنه من الصعب الفصل في التنازع بين شرطين؛ وذلك أن صياغة جواب القسم تختلف عن صياغة جواب الشرط، فإذا ما صادفك كلام فيه تنازع بين شرط وقسم أمكنك تحديد أيهما ظفر بالجواب، كقولنا: (والله إن زرتني لآتينك) فالجواب للقسم، بدليل عدم الجزم ودخول اللام والاتصال بنون التوكيد، ولو كان

الجواب للشرط لقال (آتك) بالجزم. أما في قولنا: (إن زرتني إن تأتني آتك) فالجواب المجزوم هنا يصلح لأن يكون للشرط الأول، كصلاحه لأن يكون للشرط الثاني، فكلاهما يمكنه أن يجزم الجواب.

ومما يظهر إدراك النحاة لأن العلاقة بين الشرطين هنا فيما يخص الجواب علاقة تنازع، وليس شيئاً آخر، أنهم ردوا على من قد يرى جعل الجواب للشرطين، ولا سيما أنهما متفقان في العمل، بأنه أمر لا يجوز. وجاء دليلهم على صحة مذهبهم هو ذات الدليل الذي استخدموه في إثبات عدم جواز كون المتنازع في باب التنازع معمولاً للعاملين كليهما، فقالوا: "لا يصح أن يكون الجواب للشرطين معا وإلا توارد عاملان على معمول واحد"^{٥٣}. وهو الأصل الذي اعتمد عليه النحاة في إقامة باب التنازع في النحو العربي، ومع ذلك لم يصرحوا بأنه تنازع ولم يدرجوه في بابه. ومعالجة مثل هذه المسألة وصفاً تكون باتباع رأي الفراء في التنازع بين عاملين متفقين في العمل، فالجواب للشرطين كليهما، وما الضير في أن يعمل الشرطان في المعمول نفسه، فنحن وإن كنا لجأنا للتقدير في المسألة السابقة، لا نستخدمه هنا؛ لوجود سبيل أيسر لحل هذه المسألة، فكلما استطاع النحوي أن يحلل التركيب دون اللجوء إلى التقدير والتأويل كان تحليله أكثر ملامسة لطبيعة الأداء اللغوي.

في الختام فإن المدقق في ما عرض هذا البحث من مظاهر للتنازع في النحو العربي، سواء ما صنفه النحاة في باب التنازع، وما لم يصنفوه، يصل إلى نتيجة مفادها أن ما أوصل النحو العربي إلى مثل هذه المظاهر للتنازع، هو تمسك كثير من النحاة بالفلسفة والمنطق تمسكاً أدى في أحيان كثيرة إلى تزيف طبيعة اللغة إرضاء للقاعدة النحوية. فكان الأفضل أن ينتهج النحاة في دراستهم للغة منهجاً وصفاً تقريرياً متناسباً وطبيعتها التي تتمثل في كونها بديهة وسليقة وفطرة -وهو ما التزموه في الغالب الأعم من عملهم- وليست عملاً مصنوعاً وفق نظم منطقية فلسفية لا تمت إلى اللغة بصلة.

فقد أدى هذا النهج المنطقي الفلسفي في بعض معالجاتهم النحوية إلى إبعاد النحو العربي عن غايته الأساسية وهي التعلم، وجعله علماً مضطرباً معقداً في كثير من جوانبه، وتسبب في تضخمه وكثرة المسائل، والأقسام، والفروع، والخلافات فيه بصورة جعلت الخوض في غماره عملية صعبة لصعوبة الإحاطة به، وأدت أيضاً إلى إحجام

الناشئة عن تعلّمه، والتعامل معه. وهو أمر جعل النحو العربي يواجه عزلة تكاد تقتل الغاية الأساسية منه، وهي استمرار هذه الطريقة العربية الفصيحة حيّة على ألسنة الأجيال العربية المتعاقبة. كما أنه فتح المجال لأعداء العربية فشجعوا أن تسود العاميات مكان الفصيحة في حياتنا الرسمية وغير الرسمية.

الخلاصة

أولاً: لا تنازع في اللغة على مستوى الأداء، وإنما التنازع في النظرية النحوية، فباب التنازع في النحو العربي صاغه النحاة استجابة لبعض الأصول التي تبنتها النظرية النحوية العربية، وليس بناء على منهج وصفي يراعي الأداء.

ثانياً: مظاهر التنازع في النحو العربي أكثر من أن تحصر في ما أدرجه النحاة ضمن باب التنازع، فهناك مظاهر أخرى له لم يعدها النحاة من التنازع؛ بسبب الشروط الكثيرة التي أحاطوا بها هذا الباب.

ثالثاً: على الرغم من كون قواعد النحو العربي في الغالب الأعم وضعت على أساس وصفي، إلا أن هناك بعض المواضع التي تظهر فيها النزعة الفلسفية المنطقية التي تبعده عن هذا الأساس.

رابعاً: يمكن حل الكثير من إشكاليات النحو العربي ليكون وصفيًا عبر النحو العربي نفسه، وذلك بالرجوع إلى آراء النحاة المختلفة في المسألة الواحدة واختيار ما هو متوافق مع المنهج الوصفي منها دون أن نقحم فيه ما ليس منه.

خامساً: إعادة النظر في بعض مسائل النحو العربي في العصر الحديث ليس قتلاً للنحو ولا إنقاصاً من قدره، وإنما إحياء له ليكون قريباً من الناشئة والمتعلمين، ويبقى صالحاً لهذا الجيل والأجيال اللاحقة بإذن الله.

هوامش البحث

١ - انظر: السامرائي، إبراهيم، النحو العربي نقد وبناء، الأردن، عمان: دار عمار، ط (١) ١٩٩٧م. ص ١٠٤-١٠٥.

٢ - حسن، عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، القاهرة: دار المعارف بمصر، ط (٢)، ص ٢١٤-٢١٥.

- ٣ - انظر: حسن، عباس، النحو الوافي، القاهرة: دار المعارف بمصر، ط (٥)، ج ٢، ص ٢٠١.
- ٤ - الأزهرى، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ت: محمد باسل عيون السود، لبنان، بيروت، منشورات: محمد علي بيضون: دار الكتب العلمية، ط (١)، ٢٠٠٠م، ج ١، ص ٤٧٥.
- ٥ - سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، ٧٣/١.
- ٦ - الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، ت: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية، ط (١) ١٩٩٨، ج ١، ص ١٧٧.
- ٧ - الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله، الإنصاف في مسائل الخلاف، ت: حسن حمد، منشورات بيضون، لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية، ط (١)، ١٩٩٨م، ج ١، ص ٨٣.
- ٨ - الأزهرى، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ج ١، ص ٤٧٥.
- ٩ - الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٨٣.
- ١٠ - سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب كتاب سيبويه، ٧٤-٧٥.
- ١١ - واورزنيك، زيسيلاف، مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، مصر، ٢١-٢٨.
- ١٢ - المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، كتاب المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، الناشر: وزارة الأوقاف في جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ٧٢/٤.
- ١٣ - الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، ج ١، ص ١٨١.
- ١٤ - الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، ج ١، ص ١٨١. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: أحمد شمس الدين، منشورات بيضون، لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية، ط (١) ١٩٩٨م، ج ٣، ص ٩٤.

- ١٥ - انظر: المخزومي، مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، بيروت، صيدا: المكتبة العصرية، ص ١٦١-١٦٣.
- ١٦ - البيت بلا نسبة في اللباب في علل البناء والإعراب، ٢١٣/١. ولقيس بن الخطيم عند سيبويه ٧٥/١، وفي الدرر اللوامع ٣٤٩/٢. ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في هوامش ديوان قيس بن الخطيم ١١٥، وفي البيان والتبيين ٤٣٦، وخزانة الأدب ٢٥٥/٤.
- ١٧ - البيت لعاتكة بنت عبد المطلب في ديوان الحماسة ١٣٤، وشرح التصريح ٤٨٤/١، والدرر اللوامع ٣٥٠/٢، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٥٠١/١، وأوضح المسالك ١٩٩/٢.
- ١٨ - البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ٣٥٩، والدرر اللوامع ٣٥١/٢.
- ١٩ - تكملة البيت: في الدرر اللوامع: لغير جميل من خليلي مهمل بلا نسبة ٣٥٢/٢، وهو غير منسوب أيضا في أوضح المسالك ٢٠٠/٢، وشرح قطر الندى ١٩٧/١، وشرح التصريح ٤٨٤/١، وتذكرة النحاة ٣٥٩.
- ٢٠ - البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ٣٥٩، والدرر اللوامع ٣٥٢/٢.
- ٢١ - السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٣، ص ٩٥-٩٦.
- ٢٢ - الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت: الفاخوري، بيروت: دار الجيل، ط (١)، ج ١، ص ١٥١.
- ٢٣ - ابن عاشور، الشيخ محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الطبعة التونسية، ١٩٩٧، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ٢٥٤/٢٢.
- ٢٤ - شرح التصريح على التوضيح، ج ١، ص ١٩١.
- ٢٥ - ارتشاف الضرب، ج ٣، ص ١٠٨٠.
- ٢٦ - الأزهرى، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ج ١، ص ٥١٢.
- ٢٧ - الأزهرى، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ج ١، ص ٦٣٩.
- ٢٨ - البيت في ديوان شعر ابن ميادة ١١٢، وفي شرح شذور الذهب ٥٥٠/٢.
- ٢٩ - الأزهرى، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ج ١، ص ٦٤٣.
- ٣٠ - الأزهرى، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ج ١، ص ٦٤٨.

- ٣١ - السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج١، ص ٥٢٢.
- ٣٢ - ابن السراج، الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط (٤)، ١٩٩٩م، ج١، ص ٧٨.
- ٣٣ - ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٥م، ج٢، ص ٩٦-٩٩.
- ٣٤ - الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م، ج٣، ص ١٠٨٣.
- ٣٥ - الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص ١٩٣.
- ٣٦ - الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٨م، ج١، ص ٨٩.
- ٣٧ - الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، ج١، ص ١٩٩.
- ٣٨ - حسن، عباس، النحو الوافي، ج١، ص ٢٥٤، وص ٥٥٩.
- ٣٩ - حسن، عباس، النحو الوافي، ج١، ص ٥٥٩.
- ٤٠ - الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص ٤٧٧-٤٧٨.
- ٤١ - ابن عاشور، الشيخ محمد الطاهر، التحرير والتنوير، ٣/٤٣٣.
- ٤٢ - الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي، تذكرة النحاة، ت: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ص ٣٤٩-٣٥٠.
- ٤٣ - الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص ٤٤١.
- ٤٤ - الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص ٤٤١.
- ٤٥ - الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص ٤٤١.
- ٤٦ - الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، ج١، ص ٣٩٨.
- ٤٧ - الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، ج١، ص ٣٩٩.
- ٤٨ - الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ٤٩٨.
- ٤٩ - الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ٤٩٦.
- ٥٠ - الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ٤٩٦.

٥١ - الأشموني، حاشية الصبان شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، ت: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، ج٤، ص٤٤.

٥٢ - الأشموني، حاشية الصبان شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، ج٤، ص٤٤.

٥٣ - الأشموني، حاشية الصبان شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، ج٤، ص٤٤.

قائمة المصادر المراجع

١- ابن الخطيم، قيس، ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر بيروت.

٢- ابن السراج، الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط (٤) ١٩٩٩م.

٣- ابن عاشور، الشيخ محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الطبعة التونسية، ١٩٩٧، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.

٤- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٥م.

٥- ابن ميادة، الرماح، ديوان شعر ابن ميادة، جمع وتحقيق: حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٢.

٦- الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ت: محمد باسل عيون السود، لبنان، بيروت، منشورات: محمد علي بيضون: دار الكتب العلمية، ط (١)، ٢٠٠٠م.

٧- الإسترايازي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، ت: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية، ط (١)، ١٩٩٨.

٨- الأشموني، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية.

٩- الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله، الإنصاف في مسائل الخلاف، ت: حسن حمد، منشورات بيضون، لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية، ط (١)، ١٩٩٨م.

١٠- الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م.

- ١١- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي، تذكرة النحاة، ت: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة.
- ١٢- الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت: الفاخوري، بيروت: دار الجليل، ط (١).
- ١٣- الأنصاري، ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ.
- ١٤- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل طريفي وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.
- ١٥- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت.
- ١٦- الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٨م.
- ١٧- السامرائي، إبراهيم، النحو العربي نقد وبناء، الأردن، عمان: دار عمار، ط (١) ١٩٩٧م.
- ١٨- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: أحمد شمس الدين، منشورات بوضون، لبنان بيروت: دار الكتب العلمية، ط (١)، ١٩٩٨م.
- ١٩- الشافعي، شمس الدين محمد بن عبد المنعم القاهري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.
- ٢٠- الشنقيطي، أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، محمد علي بوضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩.
- ٢١- الطائي، أبو تمام حبيب بن أوس، ديوان الحماسة، برواية أبي منصور الجواليقي، تحقيق: أحمد حسن بسج، منشورات علي بوضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٢٢- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليعات، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٥.

- ٢٣- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، كتاب المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، الناشر: وزارة الأوقاف في جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٤.
- ٢٤- المخزومي، مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، بيروت، صيدا: المكتبة العصرية.
- ٢٥- حسن، عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، القاهرة: دار المعارف بمصر، ط (٢).
- ٢٦- حسن، عباس، النحو الوافي، القاهرة: دار المعارف بمصر، ط (٥).
- ٢٧- سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب كتاب سيويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني.
- ٢٨- واورزنيك، زيسيلاف، مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، مصر.